

المعتبر في شرح المختصر

[56] والهرة؟ قال: يجزيك أن تنزع منها دلاء فان ذلك يطهرها " (1) ولو كانت طاهرة قبل النزع، لكان النزع للتطهير تحصيلًا للحاصل، ولأنه لو كان طاهرًا لما جاز التيمم مع وجوده، لكنه يجوز، أما الملازمة فلأن عدم الماء الطاهر شرط لجواز التيمم، فلو جاز لا معه لزم تكثير مخالفة الدليل. أما أنه يجوز معه التيمم فلوجهين: أحدهما ما رواه ابن أبي يعفور، عن الصادق عليه السلام قال: " إذا أتيت البئر وأنت جنب ولم تجد شيئًا تغرف به، فتيمم بالصعيد، فان رب الماء ورب الصعيد واحد ولا تقع في البئر ولا تفسد على القوم ما بهم " (2) والثاني أنه لو لم يجز التيمم لزم أما جواز استعمال ماء البئر من غير نزع، أو أطراح الصلاة، وكل واحد منهما باطل. أما الأول: فلو صح لما وجب النزع، وهو باطل بالاحاديث المتواترة الدالة على وجوبه. وأما الثاني: فباطل بالاجماع، فان احتج الخصم بما رواه محمد بن بزيع قال: " كتبت إلى رجل يسأل الرضا عليه السلام عن ماء البئر؟ فقال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن ينتن " (3) فالجواب من وجوه: أحدها: الطعن في الرواية، فان المكاتبة تضعف عن الدلالة. والثاني: يحتمل لا يفسده فسادًا يوجب التعطيل، كما قال النبي صلى الله عليه وآله: المؤمن لا يخبث (4) " أي لا يصير في نفسه نجسًا، وكقول الرضا عليه السلام: " ماء الحمام لا يخبث (5) " مع أنه يجوز أن تعرض له النجاسة. الثالث: أنا نعارضه بخبر محمد بن بزيع الذي قدمناه، وإن احتج بما رواه حماد، عن معاوية، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: " لا _____ (1) الوسائل ج 1 ابواب الماء مطلق باب 14 ح 22. (3) الوسائل ج 1 ابواب الماء المطلق باب 14 ح 7 (مع تفاوت). (4) سنن ابن ماجه ج 1 ص 178 إلا أنه رواه (لا ينجس). (5) المستدرک ج 1 في أحكام المياه ص 26.